

التداخل المعرفي بين علم أصول الفقه والفلسفة الإسلامية

عقيل رزاق نعمان

احمد عبد الستار عزيز مامك

dr.aqeel77@gmail.com

ahmed.a@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، قسم علوم القرآن الكريم

الملخص

علم أصول الفقه هو علم إسلامي خالص، والغرض منه هو وضع القواعد والمناهج العامة لمساعدة الفقيه على استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، ويسعى إلى تحقيق فهم عميق ومنظم للشرعية مراعيًا مقاصدها، وقواعدها الكلية، ولأجل تحقيق ذلك استعان الأصوليون بعلم الكلام وعلم اللغة فضلاً عن الفقه والحديث الشريف، ثم تطورت البحوث الأصولية لتشتمل على مبادئ منطقية ورؤى فلسفية، أدت إلى تجديد البحث الأصولي وتوسيع دائرة الاجتهاد وأرست قواعد دقيقة للاستدلال، وعليه جاء هذا البحث ليبين مدى تأثير علم الأصول بالفلسفة والمنطق، عن طريق البحث في نشأة الفلسفة الأصولية، وأسباب رجوع الأصوليين للفلسفة والمنطق في البحث الأصولي، ومدى علاقة علم الأصول بالفلسفة الإسلامية، وكذلك يبحث في التأصيل لمشروعية الفلسفة في العلوم الشرعية، ومدى اعتماد علماء المسلمين على الفلسفة والمنطق، مشيراً إلى نماذج من القواعد الفلسفية والمنطقية المعتمدة في البحث الأصولي. وقد انتظم البحث في مبحثين، ولكل مبحث ثلاثة مطالب، تبحث كلها في مدى تأثير علم أصول الفقه بالفلسفة الإسلامية. والله تعالى ولي التوفيق.

الكلمات المفتاحية : تداخل، أصول فقه، فلسفة

The cognitive overlap between the principles of jurisprudence and Islamic philosophy

Ahmed Abdul Sattar Aziz Mamek Aqeel Razzaq Noman

University of Baghdad , Ibn Rushd College of Education , Department of Qur'anic Sciences

Abstract

Usul al-Fiqh (the science of principles of jurisprudence) is a purely Islamic science. Its purpose is to establish general rules and methods to assist the jurist in deriving practical legal rulings from their detailed evidence. It seeks to achieve a deep and systematic understanding of the Shari'a, taking into account its objectives and general principles. To achieve this, the scholars of Usul al-Fiqh (the science of theology) relied on the science of theology and linguistics, in addition to jurisprudence and the noble hadith. Subsequently, Usul al-Fiqh research developed to include logical principles and philosophical perspectives, leading to the renewal of Usul al-Fiqh research, the expansion of the scope of ijtihad, and the establishment of precise rules for deduction. Accordingly, this research aims to demonstrate the extent to which Usul al-Fiqh has been influenced by philosophy and logic. This research examines the origins of Usul al-Fiqh philosophy, the reasons for Usul al-Fiqh scholars' reliance on philosophy and logic in Usul al-Fiqh research, and the extent of Usul al-Fiqh's relationship with Islamic philosophy. It also examines the legitimacy of philosophy in Shari'a sciences, and the extent to which Muslim scholars have relied on philosophy and logic, highlighting examples of the philosophical and logical rules used in Usul al-Fiqh research. The research is divided into two chapters, each with three sub-topics, all of which examine the extent to which Islamic philosophy has influenced the science of the principles of jurisprudence. And God is the Granter of success.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد

تتسم العلوم الإسلامية بالقدرة على الابتكار والتجديد ومواكبة التطورات الحياتية في كافة جوانبها، ومعلوم أن علم أصول الفقه وضع لخدمة العملية الفقهية، ولما كانت المسائل الفقهية المستحدثة في تجدد مستمر، وقع على عاتق الأصوليين تجديد القواعد الأصولية لمواكبة تطور المسائل الفقهية، فضاعف الأصوليون جهودهم في تقعيد القواعد وتطوير المناهج في الموضوعات الأصولية، ولأجل ذلك اعتمد الأصوليون بداية على القواعد المنطقية التي أدت بدورها إلى فلسفة المباحث الأصولية، وقد جاء هذا البحث ليركز على التداخل بين علم الأصول والفلسفة، من خلال إلقاء نظرة تاريخية على نشأة الفلسفة الإسلامية وعلاقتها بعلم الأصول.

وتدور إشكالية البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية: هل توجد فلسفة أصولية؟ وما سبب وجود فلسفة في أصول الفقه؟ وهل الفلسفة الأصولية مشروعة عند الأصوليين كافة، أم يوجد من الأصوليين من عارض مزج البحوث الإسلامية بالفلسفة والمنطق؟ وما النماذج التي تثبت وجود فلسفة في أصول الفقه؟ وغيرها المسائل الفرعية المتعلقة بالبحث.

وتكمن أهمية البحث في الإشارة إلى ضرورة تحصيل العلوم الدخيلة في علم أصول الفقه، ودورها في تعميق الفهم للشرعية الإسلامية. وتوضح كيف وظف الأصوليون الفلسفة والمنطق في البحث الأصولي. وكيف طورت الفلسفة الأصولية المنهج العقلي الذي يحفظ للفقه قدرته على مواكبة المستجدات. ويبرز هذا البحث البعد الحضاري للتراث الإسلامي عن طريق بيان التلاقح الفكري بين الرؤية الإسلامية والتراث الفلسفي.

وقد انتظمت هيكلية البحث في مبحثين، المبحث الأول عنوانه: تحديد مصطلحات الدراسة ومضمونها العام. وفيه المطلب: الأول ماهية التداخل المعرفي والفلسفة الإسلامية. والمطلب الثاني: أسباب وجود المباحث الفلسفية في علم الأصول. والمطلب الثالث: علاقة علم أصول الفقه بعلم الفلسفة

وعنوان المبحث الثاني: مدخل تاريخي في تطور فلسفة أصول الفقه. وفيه المطلب الأول: نظرة تاريخية في نشأة الفلسفة الإسلامية وارتباطها بأصول الفقه. والمطلب الثاني: مشروعية البحث الفلسفي في العلوم الشرعية. والمطلب الثالث: نماذج من القواعد المشتركة بين الأصوليين والفلاسفة. وختمت البحث بخاتمة اختصرت فيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

وختاماً أقول: إن كل ما جاء في هذا البحث هو جهد إنساني قابل للخطأ والسهو، فإذا كان موافقاً للحق والصواب فهو من فضل الله تعالى ورحمة منه، وإن كان مخالفاً للحقيقة والصدق، فهو من نفسي الأمارة بالسوء، أسأل الله تعالى العفو عنه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

تحديد مصطلحات الدراسة ومضمونها العام

دأب الباحثون في الدراسات الأكاديمية أن يحددوا بدقة دلالة المصطلحات والمفاهيم الواردة في عنوان الدراسة؛ لما له من أهمية في تحديد الإطار العام للدراسة، ويسهم في تكامل منهجية البحث، وعلى هذا النهج، سيتلو في هذا العرض التمهيدي تعريف المصطلحات في العنوان وغيرها من المصطلحات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

المطلب الأول

ماهية التداخل المعرفي والفلسفة الإسلامية وأصول الفقه

يمكن تعريف التداخل المعرفي بأنه "جمع عناصر متعددة ومتمايزة بين تخصصين أو أكثر في البحث والتعليم، لتحقيق أداء معرفي جديد، لا يمكن تحصيله بغيره، وهو قانون العلوم والإطار الموحد للمناهج العلمية". (همام، ط1/ 2017م، صفحة 106) أما الفلسفة فتعد وسيلة للبحث والتفكير، يسعى الإنسان من خلالها إلى فهم وتفسير كل غموض يصادفه في حياته، ويحاول بالتفلسف أن يصل إلى الحقيقة والمعرفة، وإدراك كل ما له قيمة أساسية وأهمية عظمى في الحياة، وتتظر الفلسفة في العلاقات القائمة بين الإنسان والطبيعة، وبين الفرد والمجتمع، وتتبع الفلسفة من التعجب وحب الاستطلاع والرغبة في المعرفة والفهم، بل وتشمل التأمل والتفسير والتحليل والنقد. (الدراجي، ط1/ 2013م، صفحة 39)

الفلسفة في اللغة: كلمة يونانية قديمة تدل على المعاني العامة، ولا تتوخى فائدة مادية، وليس لها مفهوم خاص، بل تشير إلى حب الاستطلاع والحكمة بشكل عام، (ابراهيم، 1971م، صفحة 20) والفلسفة مصطلحٌ دخيلٌ في اللغة العربية، أُجريت في اللغة العربية كما هو، قال أبو نصر الفارابي: "الفلسفة اسمٌ يوناني، وهو دخيل في العربية، وجرى على مذهب لسانهم فيلسوفاً، وتعني: "إيثار الحكمة" وفي اليونانية مركب من (فيلا) وتعني: الإيثار، و(سوفيا) تعني: (الحكمة)، والفيلسوف مشتق من الفلسفة، وهو على مذهب لسانهم: (فيلوسوفوس)، فإن هذا التغيير كتغيير كثير من الاشتقاقات عندهم، ومعناه: (المؤثر للحكمة)". (أصبيعة، 1998م، صفحة 558).

وفي الاصطلاح تعرف الفلسفة تارة بأنها: "علم الأشياء بحقائقها، بقدر حاجة الإنسان"، (الكندي، ط1/ 1948م، صفحة 77) وتارة أخرى بأنها: "صيرورة الإنسان عالماً عقلياً مضاهياً للعالم العيني"، (السبزواري، صفحة 28) وفي المعجم عبروا عن الفلسفة بمعانٍ عديدة أيضاً ومنها: "محبة الحكمة، ويطلق على العلم بحقائق الأشياء، والعلم بما هو أصلح، وهي العلم بالأمر الإلهية والإنسانية، والعلم بالموجودات بما هي موجودة، وهي دراسة المبادئ الأولى، وتفسير المعرفة تفسيراً عقلياً، ويصح إطلاق الفلسفة أيضاً على الاستعداد الفكري الذي يجعل صاحبه قادراً على النظر إلى الأشياء نظرة متعالية، قادراً على تقبل طوارق الحدثن بكل ثقة وسكينة واطمئنان، والفلسفة بهذا المعنى مرادفة للحكمة". (هويدي م.، ط1/ 1420هـ، صفحة 509)

والفيلسوف هو الذي يتعاطى الفلسفة، ويكون عالماً بالفلسفة، وكان القدماء يسمونه حكيماً، وهو الذي يبحث عن ثبوت الأشياء على ما هي عليه في الأعيان، ويتبين عوارض الموجودات مما هي موجودات، ويؤمن الفيلسوف بقيمة العقل، ويتقيد به في علمه وعمله، ويبحث عن الأسباب القصوى والمبادئ الأولى للأشياء، بخلاف الرجل الذي يبني علمه على معطيات الإلهام. والتفلسف هو حب الحكمة بالطبع والإيثار، ووضع الفلاسفة مصطلح (التفلسف الكاذب) لدلالة على الميل إلى إثارة المشكلات الفلسفية من دون أن يكون هذا الميل مصحوباً بإرادة الوصول إلى حلول عملية مقبولة. (هويدي م.، ط1/ 1420هـ، صفحة 510، 443)

وتشمل لفظ الفلسفة الإسلامية: الفلسفة ذاتها، و(الحكمة)، و(علم الكلام)، وكذلك (التصوف) فهو شعبة من شعب الفلسفة الإسلامية. (الجابري، ط5/ 1994، صفحة 151) والحكمة في البحث الأصولي يراد بها غاية الشارع التي يقصدها من التشريع، فهي النتيجة التي تبين مقصود الشارع من الحكم، وهي تختلف عن العلة؛ لأن نتيجة الحكم قد تتحقق، وربما لا تتحقق. والحكمة والمقصد لهما المعنى نفسه. (هلال، ط1/ 2003م، صفحة 132).

وإذا جُمع لفظ الفلسفة إلى أي علم آخر، ينتج منه علماً جديداً، ينظر إلى العلم نظرة خارجية، فلكل علم فلسفة، وفلسفة أي علم تعني: الأسس والمبادئ العامة لذلك العلم، مع إمكانية أن تضاف إليه المباحث التاريخية المتصلة بالعلم، ومعنى البحث الفلسفي: هو "البحث العقلي حول الأسس والمبادئ العامة لذلك العلم". (الحسون ب.، ط1/ 1437هـ - 2016م، صفحة 41).

وتجدر الإشارة إلى أن فلسفة العلوم لا تهدف إلى تغيير العلوم، ولا تضيف شيئاً إليه، ولا تحذف شيئاً منه، وإنما تفسر العلم عن طريق رد قوانينه إلى جذورها الأصلية التي انبثقت منها. (نجيب، ط3/ 1989م، الصفحات 5-6)

وعلم أصول الفقه الإمامي المعاصر فيه نوع من الحداثة والتجديد، بحيث أصبح مكتبة علمية زاخرة، و"منظومة فكرية مفتوحة على المنطق والفلسفة، قوامها الإيمان بالمصالح والمفاسد، وإمكانية إدراك العقل للحسن والقبح، مع ضمان الأصول العملية المعتمدة في غياب النص، والتي تمثل ذروة النظر الأصولي في المجال المقاصدي"، ويرجع سبب ازدهار المكتبة الأصولية عند الإمامية إلى أسباب ومنها: إبقاء باب الاجتهاد مفتوحاً عندهم، وعدم فرض قيود على الدراسات المنطقية والفلسفية، وإعطاء التصور الواضح في معالجة التراث الإسلامي، والتدقيق في كافة العلوم والأفكار الوافدة. (ناصر، 2009م، الصفحات 13-14).

المطلب الثاني

أسباب وجود المباحث الفلسفية في علم الأصول

قبل ذكر أسباب وجود فلسفة في علم أصول الفقه، رُب سائل يسأل: هل توجد فعلاً فلسفة أصول الفقه؟ ويمكن الإجابة عنه بأن كل علم فيه علماً فوقياً يشرف عليه، يمكن أن نسميه: (علم علم أصول الفقه)، ووجوده لا يستلزم بالضرورة أن يكون مقروناً بالتدوين، (الحسون د.، صفحة 58) إذ يمكن العثور على فلسفة أصول الفقه ماثلة في المدونات الأصولية والفقهية والكلامية، أما الأسباب التي أدت إلى وجود مباحث فلسفية في علم أصول الفقه فيمكن إجمالها فيما يأتي:

1- إن الكثير من علماء الأصول هم فلاسفة ومتكلمين، كالسيد المرتضى والشيخ الطوسي، والعلامة الحلي، ومن المعاصرين السيد محمد باقر الصدر، وغيرهم. فعلى الرغم من كون هؤلاء من أعلام علم أصول الفقه، فهم في الوقت نفسه من المتكلمين الماهرين في علم

الكلام، وهذا سبب مهم في اختلاط المفاهيم والمصطلحات. (السيستاني، ط1/ 1414هـ، الصفحات 37- 38) ووجود الفلاسفة المتكلمين في علم أصول الفقه فيه مزية وفضل، لا منقصة أو معرّة، قال الفيلسوف الفرنسي "رينيه ديكارت": "تقاس حضارة الأمة وثقافتها بمقدار شيوع التفلسف الصحيح فيها، وإن أجلّ نعمة ينعم الله بها على بلدٍ من البلاد، هي أن يمنحه فلاسفة حقيقيين". (ديكارت، 1960م، صفحة 48)

2- إن شغف المؤلفين بعلم الكلام دفعهم إلى أن يخلطوا علم الأصول بعلم الكلام، لتكوين نظرية متكاملة، فأضاف المتكلمون بعداً فلسفياً لكثير من المباحث الأصولية، (جغيم، ط1/ 1441هـ - 2020م، صفحة 31) قال أبو حامد الغزالي: "وإنما أكثر فيه المتكلمون من الأصوليين؛ لغلبة الكلام على طباعهم، فحملهم حب صنعتهم على خلطه بهذه الصنعة... وبعد إسرافهم في هذا الخلط، فإننا لا نرى أن نخلي هذا المجموع عن شيء منه؛ لأن الفطام عن المألوف شديد". (الغزالي، ط1/ 1997م، صفحة 1/ 64) وعليه يرى الغزالي عدم إمكانية حذف المسائل الكلامية من علم الأصول؛ لأنها أصبحت من الأشياء المألوفة والعادية التي يتمسك الناس بها ويصعب عليهم تغييرها.

3- احتياج علم أصول الفقه إلى العلوم الأخرى في ترتيب الأدلة والحجج، حتى وإن كانت ليست من علم الأصول، قال الطوفي (ت714هـ): "لا شك في أن كل علم من العلوم توجد في مسائله ما يجري مجرى الضروريات، وفيها ما يجري مجرى الرياضيات، التي يرتاض العلماء بالنظر فيها، فتكون فائدتها الرياضة النظرية، لا دفع الحاجة الضرورية". (الطوفي، ط1/ 1990م، صفحة 1/ 473) بالإضافة إلى وجود مباحث مشتركة بين علم الأصول وبين العلوم الأخرى، فالمعلوم إن علم الأصول يستمد مادته من ثلاثة علوم، وهي: علم الكلام، والعربية، والفقه، وكثير من المباحث الأصولية يستفيد في كثير من أبوابه من علم الكلام، كالبحث في حجية الظواهر، والبراءة العقلية، وحجية الإجماع، والبحث في حجية الظواهر، والمستقلات العقلية، والملازمات العقلية، كلها تدرس في علم أصول الفقه، ولكنها تستند في جوهرها وأصلها القواعد الكلامية، كالحسن والقبح العقليين، وقاعدة اللطف الإلهي، والتكليف بما لا يطاق، وغيرها مما يذكر في مباحث أصولية خاصة. (الحساني، ط1/ 2021م، الصفحات 28- 29)

4- وجود حاجة ملحة للمصطلحات الفلسفية، وذلك للأسباب الآتية:

أ/ إن اللغة العربية لم تكن لغة قانونية، فعلى الرغم من كثرة مفرداتها، وتعدد أساليب التعبير والتجوز فيها إلا أنها لا تضم مفردات قانونية دقيقة؛ لعدم معاصرتها لكيان حضاري مهم في عصر الجاهلية، وحينما أراد الشرع المقدس أن يعبر عن الأفكار القانونية كالواجب والحرام والمستحب والمكروه، والطهارة والنجاسة، والحقوق كحق الرهن والجنابة والغرامة لأذهان المسلمين استخدم اللغة المولوية، وهي لغة الأمر والنهي والوعد والوعيد، إذ لم يكن بالإمكان طرح هذه المفاهيم بحدودها الدقيقة؛ لعدم وجود مفردات قانونية في اللغة العربية تعبر عنها تعبيراً واضحاً، والمثال على ذلك أن القرآن والسنة قد يعبر عن القانون التكليفي والقانون الوضعي بصيغة واحدة، مثل قوله تعالى: (وَعَاشِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) (النساء: 19) وهو حكم مولوي، وقوله تعالى: (وَطَلَّوهُنَّ لِدَعَتِهِنَّ) (الطلاق: 1)، وهو حكم وضعي، أي أن شرطية العدة تقع في الطلاق، فهذا الاشتراك في الصيغة منشأ فقر اللغة العربية للمصطلحات القانونية. (السيستاني، ط1/ 1414هـ، صفحة 59)

ب/ عندما أراد الأصوليون أن يعبروا عن المعنى الأصولي وصياغة قواعد الاستنباط، ووضع المصطلحات المناسبة للتعبير عنها، لم يجدوا في اللغة العربية مفردات صريحة ووافية تحدد المعنى الأصولي القانوني تحديداً دقيقاً، فاستعانوا بالمصطلحات الفلسفية المترجمة إلى اللغة العربية للتعبير عن ذلك، ومن أمثلته: التعبير عن الارتباط بين الحكم التكليفي وموضوعه بالشرط، فيقولون الزوال شرطٌ لوجوب الصلاة، ويعبرون عن الارتباط بين الحكم الوضعي وموضوعه بالسبب، فيقولون الغسل سببٌ للطهارة، على الرغم من عدم وجود سببية وعلية واقعية بين الحكم وموضوعه، بل الموجود هو الارتباط الجعلي لا الواقعي، فأثر ذلك في فهم الفكر الأصولي أدى إلى اختلاطه بالفكر الفلسفي في هذه المصطلحات نفسها. (السيستاني، ط1/ 1414هـ، الصفحات 37- 38)

5/ عز السيد محمد باقر الصدر وجود الفلسفة في مباحث الأصوليين إلى رواج البحث الفلسفي على الصعيد الإمامي بدلاً من علم الكلام، وظهور فلسفات جديدة وكبيرة، كفلسفة (صدر الدين الشيرازي)، إذ أدت فلسفته إلى إقبال الأصوليين المعاصرين على الاستمداد من الفلسفة واستلهاها أكثر من استلهاهم علم الكلام، خصوصاً ما يتعلق بالفكر الفلسفي لصدر الدين الشيرازي، مثل المسائل الأصولية المتعلقة بأصالة الوجود وأصالة الماهية، واجتماع الأمر والنهي، والمسائل المتعلقة بالأوامر والطابع والأفراد، التي قال السيد الصدر عنها: إنها مسائل لا يمكننا فعلاً توضيحها من غير الخوض في الفلسفة. (الصدر، صفحة 115)

6 - ترجمة الفلسفة : حينما درس المجتمع العربي علم الفلسفة احتاجوا إلى ترجمة الأفكار الفلسفية واختيار ألفاظ عربية للتعبير عنها، سواءً على مستوى المركبات أو المفردات، فمثلاً في المركبات: نرى أن الجملة الإسنادية نحو: (زيد قائم) يختلف تصورها في الارتكاز العربي عن تصورها في الارتكاز اليوناني أو الفارسي، إذ تعبر الجملة في العرف العربي عن "هوية" واتحاد بين وجودين، وجود زيد ووجود القيام، من دون وجود الغيرية والاثنية بينهما، بينما مفهوم هذه الجملة في اللغة الفارسية أو اليونانية يعني ثبوت شيء لشيء آخر، فهو يحافظ على الاثنية والغيرية بين الطرفين؛ لذلك فهو يحتاج إلى الربط بينهما، كلفظ: -است- في الفارسية مثلاً، وبما أن علم المنطق قد بدأه اليونانيون، أصبح التصور المنطقي في الجملة الخبرية موافقاً للعرف اليوناني، ولدى ترجمة علم المنطق إلى اللغة العربية ترجم هذا التصور أيضاً، ولما كانت اللغة العربية لا يوجد فيها ثلاثة أطراف -موجود ومحمول ورابط- لأن العرف اللغوي العربي لا يرى القضية بمعنى ثبوت شيء لشيء، بل اتحاد الوجودين، فلا تحتاج لوجود رابط بحسب ارتكازها؛ لذلك استعار العلماء لفظ -هو- للتعبير عن الرابط، لكي يحافظوا على التصور المنطقي المتأثر بالعرف اليوناني، فقالوا: (زيد هو قائم) أي أن القضية ثلاثية الأطراف. أما من حيث المفردات نأخذ ألفاظ: (العلم والظن والشك)، فالعلم في العربية يعني البصيرة والوضوح، لكن في الترجمة الفلسفية تحول إلى الاعتقاد الجازم، فحمل الأصوليون والفقهاء النصوص المتضمنة لفظ العلم على هذا المعنى مع أنه اصطلاح حادث، وكذلك لفظ الظن فهو في اللغة العربية والقرآن، جاء بمعنى الاعتقاد الذي لا يستند إلى دليل، لكنه تحول إلى معنى الاعتقاد الراجح عند ترجمة الفلسفة اليونانية، ولفظ الشك يقابل اليقين في العربية، ولكن معناه الشائع الآن هو تساوي الاحتمالين، والحاصل أن المركبات أو المفردات اللغوية اكتسبت دلالات جديدة عند ترجمة الفلسفة إلى اللغة العربية، فاعتمد الأصوليون على الدلالات الفلسفية عند استعمال هذه المفردات، لا على مدلولاتها اللغوية، فأدى ذلك إلى اختلاط المعاني عند استنتاج النصوص والروايات. (السيستاني، ط1/ 1414هـ، الصفحات 37- 39)

7/ بسبب غياب المدرسة الإخبارية عن ميدان الصراع، وانفراد الأصوليين في ميلهم الكبير إلى الجوانب العقلية والطروحات الفلسفية، أدى ذلك إلى اتساع المدرسة الأصولية أفقياً عند الإمامية، إلى درجة خرج بها عن حدود المطلوب في علم الأصول. مثل التوسع في دراسة القطع، حتى جعلوه دليلاً على الحكم الشرعي، على الرغم من أنه حالة نفسية تحصل للإنسان بشكل أو بآخر، ومستوى من مستويات دلالة الدليل، وليس دليلاً على الحكم الشرعي. (الفضلي، دروس في أصول فقه الإمامية، ط1/ 2007م، صفحة 1/ 81).

كل هذه العوامل الفكرية واللغوية والثقافية مجتمعة أسهمت في تغلغل البحث الفلسفي إلى الحوزة العلمية بشكل عام، وإلى علم أصول الفقه على وجه الخصوص. إذ لم يكن تطور علم الأصول فلسفياً نتاجاً عرضياً أو من الترف الفكري، وإنما نتجت من تغيرات ثقافية واجتماعية متعددة، كاتصال الثقافة الإسلامية بالثقافات الغربية، وترجمة الأفكار الفلسفية، والتطور الأفقي لعلم الكلام، وضرورة دحض الأفكار المنحرفة، والحاجة الملحة لأدوات علمية وعقلية نظرية، والحاجة إلى منهجية واضحة في فهم النصوص الشرعية، وتطور النظريات الفلسفية الإسلامية ألقت بظلالها على علم الأصول، وكذلك حاجة علم الأصول لبعض المباحث الكلامية ولاسيما في المباحث العقلية، والعدل الإلهي وغيرها.

المطلب الثالث

علاقة علم أصول الفقه بعلم الفلسفة

ارتبط علم الأصول بعلاقات وثيقة مع العلوم الأخرى، وليس بعلم الفلسفة وحسب، وبما أنه يتعامل مع النصوص الشرعية لمعرفة دلالاتها واستنباط الأحكام منها فهو يدرس اللغة العربية وكل ما يتفرع منها من لغة ونحو والبيان والأسلوب والسياق والدلالة، ويدرس علم الفقه والحديث وما يتفرع منهما، وبما أن علم الأصول فيه مصطلحات ومفاهيم تحتاج إلى أن تُعرّف، ارتبط بعلم المنطق؛ لأن المنطق يدرس موضوعي التعريف والاستدلال، كانت له علاقة به؛ لمعرفة طرق التعريف وقواعده، وطرق الاستدلال وقواعده. فضلاً عن اعتناء الأصوليين بدراسة علم الدلالة التي اشترك في دراستها الأصوليون والمناطقية واللغويون. (الفضلي، دروس في أصول فقه الإمامية، ط1/ 2007م، الصفحات 1/ 115- 117) قال د. محمد عابد الجابري: "ويجب ألا يعترض أحدٌ بضعف الصلة بين علم أصول الفقه والفلسفة؛ لأن المستشرقين أنفسهم يعترفون للفكر العربي الإسلامي بالأصالة في مجال التصوف والكلام، ويدرجون هذين العلمين في الإطار العام للفلسفة الإسلامية، فلماذا لا نوسع الدائرة لتشمل أصول الفقه؟ فإذا كان لعلم الكلام والتصوف من الصلة بالفلسفة ما يُسوّغ جعل اللفظ شاملاً لهما، فإن علم أصول الفقه ليس ضعيف الصلة بالفلسفة، ومباحث أصول الفقه تكاد تكون في جملتها من جنس المباحث التي يتناولها علم أصول العقائد الذي هو علم الكلام". (الجابري، ط5/ 1994، الصفحات 154- 155)

وقد تأثر علم الأصول باختلاف طرق ومناهج علماء الأصول تبعاً لاختلاف أصول مذاهبهم، والقواعد التي تحكم مباني الاجتهاد عندهم، ثم تأثر علم الأصول بما أتقنه الأصوليون من العلوم الأخرى، فأخذ بالكتابة فيه المتكلمون والمحدثون واللغويون فضلاً عن الفقهاء، (بركات، ط1/ 2024م، صفحة 151) وأحسنوا توظيف التكامل والتداخل بين مختلف العلوم، مما أدى إلى ظهور أثر العلوم الأخرى في علم أصول الفقه، وهو ما أشار إليه الإمام الغزالي بقوله: إن حب المتكلمين لصنعتهم جعلهم يخلطونه بعلم أصول الفقه، "كما حُملَ حُبُّ اللغة والنحو بعض الأصوليين على مزج النحو بالأصول، فذكروا فيه من معاني الإعراب ومعاني الحروف جُملاً هي من علم النحو خاصة، وكما حمل حُبُّ الفقه جماعة من الفقهاء على مزج مسائل كثيرة من فروع الفقه بعلم أصول الفقه". (الغزالي، ط1/ 1997م، الصفحات 27- 28)

ومن المعلوم إن علم أصول الفقه الإمامي ولد تاريخياً من رحم علم الكلام، وليس من رحم علم الحديث أو علم الفقه فقط، ويدل ذلك على وجود ترابط وثيق بين علمي الكلام والأصول، ولا زال هذا الترابط يلقي بظلاله على إنتاج أصول الفقه الإسلامي. (حبالله، ط1/ 2011م، الصفحات 14- 15) وكان (لعلم الجدل) المنتقل من علم الكلام إلى علم الأصول أثر في الصياغة والتدوين الأصولي، حتى أدرج (ابن خلدون) علم الجدل في متعلقات علم الأصول. (خلدون، صفحة 1/ 452) بل خصص بعض الأصوليين علم الجدل بمباحث أصول الفقه، قال الطوفي: "واعلم إن مادة الجدل أصول الفقه، من حيث هي، إذ نسبتها إليها نسبة معرفة نظم الشعر إلى معرفة أصل اللغة، فالجدل أصول فقه خاص، فهي تلزم الجدل وهو لا يلزمها، لأنها أعم منه، وموضوعه الأدلة من حيث ما يبحث فيه عن كيفية نظمها، وترتيبه على وجه يوصل إلى إظهار الدعوى وانقطاع الخصم". (الطوفي ن.، 1987م، صفحة 4). ولا يخفى أن "الجدل هو وسيلة نحو الفلسفة والبرهان" (عدي، ط1/ 2025م، الصفحات 174- 175) فصبغت المسائل الأصولية بالطريقة الجدلية ابتداءً بذكر الخلاف، ثم مناقشة الآراء بالمنع أو التسليم، وبطريقة (الفنقلة)، أي، فإن قيل: كذا.. قلنا: كذا. (قيوس، 1445هـ، صفحة 36)

ولم يكن ارتباط علم الأصول بعلمي الفلسفة والكلام ارتباطاً مستحدثاً، بل كانت الفلسفة القديمة تربة خصبة نبتت فيها النظريات اللغوية والاجتماعية التي تناولها علم الأصول بالدراسة والنظر، واستمد البحث الأصولي منها المبادئ العقلية العامة، مثل مبدأ العلية، ومبدأ استحالة التناقض، وامتناع الدور والتسلسل، وإثبات شرعية القرآن والسنة كمصدرين للفقه الإسلامي، استعان بقيم عقلية لظواهر اجتماعية تطابق آراء العقلاء، كحسن العدل وقبح الظلم، ولزوم الإتيان بما لا يتم الواجب إلا به، واقتضاء الأمر بالشيء للنهي عن ضده. (الفضلي، دروس في أصول فقه الإمامية، ط1/ 2007م، صفحة 1/ 118)

ولم يقتصر تأثير الفلسفة في علم أصول الفقه فقط، وإنما اتسع تأثيرها ليشمل مختلف فروع العلوم الإسلامية، ولاسيما المنطق، الذي تكاد تكون مسائله قانوناً عاماً في كل العلوم الشرعية في الحوزة العلمية، وحتى الاتجاهات المناوئة للفلسفة والمعقول، نجد في كتاباتهم مساحات تستنتج البحث الفلسفي أحياناً، عبر استعارة مفاهيم ومصطلحات منطقية، تتأسس فيها المواقف في ضوء رؤية فلسفية. (الرافعي، 1999م، الصفحات 106- 107)

وعلم الأصول الذي ابتكره المسلمون، يمثل الجانب العملي المنهجي، الذي من خلاله أنتجوا تفكيراً منطقياً جديداً، وهو المنهج التجريبي الذي عرفته أوروبا بعد ذلك وسارت في ضوئه إلى حضارتها الحديثة. (الجابري، ط5/ 1994، صفحة 157)

ولما كان علم المنطق آلة لغيره، وفائدته تتعلق دائماً بغيره من العلوم، تعلق به علم أصول الفقه أكثر من غيره؛ لأن المنطق يبحث إجمالاً في محاور مهمة لعلم الأصول وهي: دلالة اللفظ على معناه. والدليل وأقسامه المختلفة. وقد أسهم المنطق في تطوير علم المنطق اليوناني، فمثلاً تقسيم دلالة اللفظ إلى المطابقة والتضمن والالتزام، انفرد به المنطق الإسلامي، أما المنطق الأرسطي فقد كان خلواً من ذلك. (الأصفهاني، ط1/ 1998م، صفحة 1/ 23، 25)

وبعد ظهور الحركة الإخبارية دفع أصولي الإمامية إلى تعميق الفكر الأصولي لتمييزوا عن الفكر الأصولي الإخباري، وهو ما قام به بداية الشيخ الأنصاري (ت1271هـ) عن طريق إثراء الجانب العقلي في المنهج التكاملي، إذ جمع بين المنهج النقلي والمنهج العقلي، مع الميل إلى الجانب العقلي وهو ما أدى إلى طغيان المبادئ الفلسفية والكلامية في علم الأصول، وهو عين ما فعله المعاصرون له من الأعلام ومنهم الفاضل التونسي، وحسين الخوانساري. (الفضلي، دروس في أصول فقه الإمامية، ط1/ 2007م، صفحة 1/ 81)

ويمتاز الدرس الفلسفي في الحوزات العلمية في النجف وإيران، بوجود سند متصل للبحوث الفلسفية يصل إلى أساتذة الفلسفة الأوائل وأصحاب الآراء الفلسفية، مما يمكن من إدراك الحقائق وكشف الرموز، فاتصال السند إلى ابن سينا -مثلاً- يمكن من مناقشة آرائه كما لو كنا ندرسها من ابن سينا نفسه، وهذه المزية مفقودة في المدارس الدينية الأخرى في العالم الإسلامي. (هويدي م، 1947م، صفحة 116)

وعليه تعد الفلسفة أحد روافد علم أصول الفقه، وليس من السهل الفصل بين البحث الأصولي والفلسفي؛ للوفاق التاريخي بينهما من جهة، والأدوات العلمية والمنهجية المشتركة بينهما من جهة أخرى، ولا تقتصر العلاقة باستمداد علم الأصول من الفلسفة، بل استمداد الفلسفة من الأصول أيضاً، فالاستمداد بينهما متبادل، وليس من جانب واحد، والفصل بين الفلسفة والأصول قد يلحق الضرر بعلم أصول الفقه أكثر من تحصيل الفائدة المرجوة منه، إذ لم يقف الباحث على اعتراض صريح من كبار الأصوليين في مسألة امتزاج البحث الأصولي بالبحث الفلسفي، -أكثر المانع من الفلسفة ليسوا من الأصوليين- فهو بمثابة إقرار منهم بقبول التداخل المعرفي بين الأصول والفلسفة، وإن لم يصرحوا بعبارة (الفلسفة الأصولية) في كتاباتهم.

المبحث الثاني

مدخل تاريخي في تطور فلسفة أصول الفقه

يوجد بين علم أصول الفقه والفلسفة الإسلامية تأثير وتأثير في مستوى النشأة التاريخية، ثم حصل بينهما تداخل معرفي في المراحل التالية لنشأة العلمين، من حيث الاستدلال واستخدام المصطلحات، وهو ما يتضح من المطالب الآتية:

المطلب الأول

نظرة تاريخية في نشأة الفلسفة الإسلامية وارتباطها بأصول الفقه

الفرع الأول: بداية الفلسفة الإسلامية

تبدو بدايات الفلسفة الإسلامية غير واضحة، ولا تعرف نشأتها بدقة، ولم يتبين كيفية تكوينها، ولا العوامل التي ساعدت على نهوضها، (مذكور، ط3/ 2015م، صفحة 1/ 36) فقد ورد في نشأته اتجاهان: ذهب الاتجاه الأول إلى أن الفلسفة الإسلامية كمنظومة مستقلة بدأت بوضوح على يد يعقوب بن إسحاق الكندي، وهو أول مفكر عربي قام منهجه على واقع فلسفي شامل، (شبرالفقيه، الصفحات 57- 58) وهذا الرأي فيه شبه اتفاق على أنه المؤسس الحقيقي للفلسفة الإسلامية، وكل ما ظهر بعده هو عبارة عن مراجعة تاريخية للمنظومة الفلسفية وصولاً إلى ابن رشد وغيره من الفلاسفة. (جمعة، ط1/ 2015م، صفحة 9)

وهناك اتجاه آخر يرى أن المدارس الفلسفية الإسلامية تطورت تدريجياً، نتيجة عوامل ثقافية وسياسية، وكانت نتاج تاريخي لعملية تراكمية توليفية أسست على منظومة قواعد فقهية متوارثة عن الاجتهادات التي قام بها الأئمة والعلماء في القرون الثلاثة الأولى للهجرة، (جمعة، ط1/ 2015م، صفحة 9) وهو ما قاله الشيخ مصطفى عبد الرزاق، الذي رأى في مباحث أصول الفقه الموضوع الحقيقي للفلسفة الإسلامية، (نافعة، ط1/ 2025م) مضيفاً: "إن المتكلمين منذ القرن الرابع، وضعوا أيديهم على علم أصول الفقه، وغلبت طريقتهم فيه طريقة الفقهاء، فنفتت إلى علم الأصول آثار الفلسفة والمنطق، واتصل بها اتصالاً وثيقاً"، (الرازق، ط1/ 2011م، صفحة 364) والتوسع في دراسة تاريخ الفلسفة الإسلامية، ينتهي إلى إدراج علم أصول الفقه في شعبة من شعب الفلسفة؛ (الرازق، ط1/ 2011م، صفحة 27) لأن علم الأصول هو علم فلسفي، ونشأ نشأة فلسفية من الأساس، وتبدأ الفلسفة الإسلامية منه، وترجع إليه، وتصب فيه، مما يعني إن علم الأصول ينبغي أن يدرس دراسة فلسفية، فضلاً عن أن دراسة تاريخ الفلسفة الإسلامية تمتد إلى أصول الفقه، وتتصل به. (الميلاد، ط1/ 2013م، صفحة 110)

ومهما يكن أصل الفلسفة الإسلامية ومصدرها، سواء كان تطوراً تدريجياً، أو مستعاراً من الفلسفة اليونانية، أو تطور طبيعي لعلم الكلام، لا يغير من حقيقة التداخل المعرفي مع علم أصول الفقه؛ لأن التداخل بينهما قائم على استعارة الأدوات، والمناهج المتبعة، وليس على الخلفية التاريخية، أو الجغرافية للتفكير الفلسفي، فالعبرة للخدمة التي تقدمها الأدوات والمناهج الفلسفية في تعويد القواعد الأصولية، وتوسع من آفاقها، لا في جذور تكوينها.

الفرع الثاني: بداية امتزاج البحث الفلسفي بالبحث الأصولي

يمكن أن نتلمس بداية ظهور الفلسفة عند المسلمين في عصر صدر الإسلام، حينما صار (الاجتهاد بالرأي) أسلوباً ضرورياً لتعميم حكم الشرع على الوقائع الجديدة، إذ يعد الاجتهاد بالرأي في الأحكام الشرعية هو أول منبث من النظر العقلي عند المسلمين، ثم نمت وترعرعت في رحاب القرآن الكريم، ونشأت منه المذاهب الفقهية، ثم نشأ وأينع في جنباته علم فلسفي وهو علم أصول الفقه، (الحساني، ط1/ 2021م، صفحة 15) ونمت في تربيته التصوف أيضاً، وكل ذلك قبل دخول الفلسفة اليونانية في ميدان المعرفة العربية، ويجب على الباحث في تاريخ الفلسفة الإسلامية أن يدرس بداية (الاجتهاد بالرأي) منذ نشأته إلى أن صار نسقاً من أساليب البحث العلمي؛ لأنه يمثل بداية التفكير الفلسفي عند المسلمين، وعليه فإن الفلسفة الإسلامية لها جذورها المستقلة، وليست امتداداً للفلسفة اليونانية؛ لأن الترتيب الطبيعي يقتضي تقديم السابق على اللاحق، ومسألة (الاجتهاد بالرأي) هي أقل نواحي التفكير الفلسفي الإسلامي تأثراً بالعناصر الأجنبية في الفكر الإسلامي. (الجابري، ط5/ 1994، صفحة 154)

وكان أول ظهور للفلسفة الإسلامية في علم أصول الفقه بصورة فعلية على يد القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه (العمد) وشرحه، حيث يظهر فيه مزج علم الكلام والمنطق ببعض المسائل الأصولية، (المعتزلي، ط3/ 1996م، صفحة 41، 76، 76). ثم سار عامة الأصوليين على هذا المنوال في القرن الخامس الهجري، وأصبحت القواعد المنطقية ومصطلحاته أكثر حضوراً، إذ وضعوا في بداية الكتب الأصولية مقدمة عقلية منطقية سميت بـ(المقدمة الكلامية)، وذلك في أكثر المذاهب الفقهية، شرحوا فيها جملة من الحدود المنطقية والكلامية والأصولية، وتقسيمات الألفاظ، وبعض المبادئ اللغوية. (الحفاف، العدد 2/ 2018م، صفحة 378) وفي القرن الخامس نفسه ظهرت دعوات صريحة إلى مزج علم المنطق وأصول الفقه عند ابن حزم الأندلسي، الذي كان من المتحمسين لمنطق أرسطو، وكان يرى بأنه المنهج الصحيح الذي ينبغي اعتباره، حيث مزج علم الأصول بالمباحث المنطقية في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام) الذي عقد فيه باباً بعنوان: (الألفاظ الدائرة بين أهل النظر)، (الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، صفحة 1/ 34) عزى فيه وقوع الأخطاء وضياح الحقائق إلى دلالة الألفاظ على غير مسمياتها وتشابك المعاني، مما دفعه إلى دراسة تلك الألفاظ بإضافة الحد والعلم والرسم والبرهان إليها، وكان يحيل الكلام إلى كتابه (التقريب لحد المنطق). (الباحسين، 2010م، صفحة 22) ولا بأس بنقل ما قاله ابن حزم فيما يخص المقام، قال: "الكتب التي جمعها أرسطوطاليس في حدود الكلام كلها سالمة مفيدة، دالة على توحيد الله تعالى، عظيمة المنفعة في إنتاج جميع العلوم، وأعظم منفعة لها ... في مسائل الأحكام الشرعية، يُعرف بها كيف التوصل إلى الاستنباط، وكيف تقدم المقدمات، وإنتاج النتائج، وضروب الحدود، التي ما شذ عنها كان خارجاً عن أصله، وأدلة الاستقراء، وبرهان الدور، وغيرها مما لا غنى للفقيه المجتهد لدينه وأهل ملته عنها". (الأندلسي، الفصل في الملل والأهواء والنحل، 2007م)

وبدأ اللون الفلسفي ينعكس على الفكر الأصولي الإمامي على يد المحقق السيد حسين الخوانساري (ت1098هـ)، فأمدَّ الفكر الأصولي بقوة جديدة كما يبدو من أفكاره الأصولية في كتابه: (مشارق الشموس في شرح الدروس) وذلك لنبوغه الكبير في التفكير الفلسفي، والذي انعكس على علم الأصول بصورة لم يسبق لها نظير. قال السيد محمد باقر الصدر: "عكس الخوانساري اللون الفلسفي على علم الأصول لا الفكر الفلسفي؛ لأن هذا المحقق كان تائراً على الفلسفة، فلم يكن فكره فكراً فلسفياً بصيغته التقليدية وإن كان يحمل اللون الفلسفي، فحينما مارس البحث الأصولي، سرى في الأصول الاتجاه الفلسفي في التفكير بروحية متحررة من الصيغ التقليدية التي كانت الفلسفة تتبناها في مسائلها وبحوثها، وكان لهذه الروح أثرها الكبير في تاريخ العلم فيما بعد". (الصدر، صفحة 106)

وأدى الاتجاه الفلسفي في التفكير الذي وضع الخوانساري بذوره الأساسية دوراً في تزويد الفكر العلمي الأصولي بطاقة جديدة للنمو، وفتح آفاقاً للإبداع، وكانت مدرسة الوحيد البهبهاني هي الوريثة لهذا الاتجاه، حتى استطاعت أن تقفز بالعلم قفزة كبيرة، وتعطيه ملامح عصرٍ جديدٍ، وامتازت عن غيرها من المدارس في أنها حافظت على بقائها وتطورها ولم تتلاش بموت رائدها؛ لذلك يمكننا أن نعدَّ تاريخ نشأة مدرسة الوحيد البهبهاني وتلاميذه المحققون الكبار حداً فاصلاً بين عصرين من تاريخ الفكر العلمي في الفقه والأصول. (الصدر، الصفحات 108 - 109)

المطلب الثاني

مشروعية البحث الفلسفي في العلوم الشرعية

يتضح من التتبع التاريخي لنشأة الفلسفة - قبل الإسلام وبعده - أن توجيه النقد للفلسفة ومعاداة الفلاسفة لم يكن أمراً طارئاً، بل كانت ظاهرة تمتد جذورها في عمق التاريخ، وقلما نجد في تاريخ الثقافة والفكر الإنساني زمناً لا صراع فيه بين المعرفة الفلسفية، وبين التيارات المناهضة للفلسفة. (الديناني، ط1/ 2001م، صفحة 1/ 13)

وبالموازاة مع معاداة الفلسفة، اقترن بها تُهم متنوعة، والتبست بها معاني سلبية، حملت دلالات منفرة، فيتبادر منها أنها شيء مبهم ومعقد وغامض، وربما هرطقة لا طائل منها، ومنهم من ظن أن كثرة دراسة الفلسفة تقضي إلى الجنون! لذلك فالجدل حول جدوى الفلسفة قديم يعود إلى فترة مبكرة من حياة البشرية. (الرافعي، 1999م، صفحة 9) وحكم دراسة المباحث الفلسفية ضمن العلوم الشرعية مختلف فيها عند فقهاء المسلمين؛ تبعاً لاختلاف مناهج الاستدلال المعتمدة عند كل مذهب، وتباينهم في فهم النصوص الشرعية، ومدى تقديرهم للمقاصد الكلية للشرعية، ويمكن إيجاز آرائهم في الفروع الآتية:

الفرع الأول: الرافضون والمنتقدون، ومنهم الشيخ المفيد، الذي وصف الفلاسفة بالملحد، (المفيد، ط2/ 1993م، صفحة 101).

وجاء بعده الكثير من الرافضين لفكرة الجمع بين الفلسفة والدين، ومنهم: ابن صلاح الذي تبنى موقفاً عنيفاً تجاه الفلاسفة، فقد سئل عن الاشتغال في الفلسفة والمنطق: قال: الفلسفة "مادة الحيرة والضلال، ومقال الزيغ والزندقة، ومن تغلسف عُميّت بصيرته عن محاسن الشريعة"، وقال عن استخدام المصطلحات المنطقية في العلوم الشرعية: إنها من المنكرات البشعة، والرقاعات المستحذرة، ولا تقتقر الأحكام الشرعية إلى المنطق أصلاً. (الذهبي، ط1/ 1987، صفحة 47/ 187)

وأبرز أصولي مدرسة النجف الحديثة الرافضين للفلسفة السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي، حينما سئل عن إمكانية قراءة مقدار يسير من الفلسفة لمعرفة المصطلحات، أجاب قائلاً: "لا ينبغي أن تدرسها؛ لأن موضوعاتها ليست حقاً ولا باطلاً صرفاً، فإن لم تسقط في الضلالة فإنك ستضيقُ عمرَكَ على الأقل، ولهذا فأنا أعتبرها حراماً". (القوجاني، ط1/ 1992م، صفحة 342)

الفرع الثاني: المؤيدون والمتسامحون

من المؤيدين للجمع بين العلوم الشرعية والفلسفة، ابن حزم الأندلسي، الذي قال بصحة المنطق اليوناني بجملته، (الأصفهاني، ط1/ 1998م، صفحة 1/ 21) ودعا للاعتناء بالمنطق، وقدمه على العلوم، وألف فيه كتابه الموسوم بـ(التقريب لحدود المنطق)، وصفه بأنه "كتاب جليل المنفعة، عظيم الفائدة، لا غنى لطالب الحقائق عنه". (الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، صفحة 5/ 657) ومنهم الغزالي، وكان متذبذباً في موقفه، فقد جادل الفلاسفة ونفّر الناس منهم، ووصفهم بالأغبياء، وتارة وصفهم بالزيغ عن سبيل الله الحق، وتارة أخرى وصف نظرياتهم بالظلمات فوق الظلمات. (موسى، 2017، صفحة 172) ولكن من جهة أخرى تراه من المساهمين في إدخال المنطق اليوناني إلى علم الأصول في كتابه "المستصفى"، إذ ذكر فيها مقدمةً منطقيةً قال عنها: "هي مقدمة العلوم كلها، ومن لم يُحط بها، لا ثقة بعلومه أصلاً". (الغزالي، ط1/ 1997م، صفحة 10)

الفرع الثالث: مواقف الأصوليين في الحوزات العلمية تجاه الفلسفة

أما عند متأخري الإمامية على وجه الخصوص، وفي الحوزات العلمية المعاصرة، فلم يكن طريق الفلسفة فيها معبداً، بل واجهت تحديات عديدة، وانتقادات كثيرة، استلزمت الصبر والمثابرة لتجاوزها، فقد كان صدر المتأهلين ضحية الإرهاب الفكري، ولم يكن حاله أفضل من حال الفلاسفة القدماء، حتى قيل عن شرحه لأصول الكافي: "أول من شرحه بالكفر صدراً"، مما اضطره لاعتزال الناس خمسة عشر عاماً. (الرافعي، 1999م، صفحة 16)

وامتد رفض الفلسفة في الحوزات العلمية إلى عصرنا الحالي، وتعرضت للهجر في القرون الأخيرة، بحيث كانت تُدرّس سرّاً، بعيداً عن الذين يلصقون بهم التهم والأوصاف، وكثير من طلبة العلوم الدينية يرون أنفسهم منزّهين عن كتب الفلسفة، ويعتقدون بكفر من يقتنيها، ولا يلمسون أغلفة الكتب الفلسفية؛ لأنها -حسب اعتقادهم- نجسة كنجاسة الكلب والخنزير، (القوجاني، ط1/ 1992م، صفحة 65) وكان أساتذة علوم الحكمة يُدرّسون طلبتهم سرّاً، أو يتظاهرون بتدريس الفقه والأصول، إلى أن شاع تقليد حوزوي وصف علماء الحوزة بمدربي الفقه والأصول فقط، فخرجت الحوزة العلمية من كونها جامعة تستوعب جميع العلوم الإسلامية إلى كلية فقهية. (مطهري، صفحة 58)

وهذا لا يعني أن الحوزات العلمية لم تكن تُدرّس الفلسفة مطلقاً، بل برزت فيها شخصيات فكرية اهتمت بالفلسفة، ودرسوها دراسة عميقة، وساهموا في تجديد مضمونها، ومنهم العلامة محمد حسين الطباطبائي، وتلميذه المطهري، ووقفوا على ما انتهت إليه الدراسات الأوربية الحديثة من أقوال جديدة في نظرية المعرفة، وكل ما يتفرع عنها من رؤى كونية، فنقدوها، وقارنوها بنظريات الفلاسفة المسلمين، واستنتجوا الموقف المبرهن الصحيح منها. (الرافعي، 1999م، صفحة 57) فقد كان السيد الخميني أحد كبار مدرسي الفلسفة في حوزة قم، إذ كان يدرس شرح المنظومة للسبزواري والأسفار لصدر المتأهلين، ولكنه كان حذراً في اختيار طلبته، فيمتنع أحياناً عن السماح لبعضهم بحضور دروسه، تبعاً لما يراه فيهم من استعداد علمي، فمنع بعضهم من المشاركة بتأناً، وكان يقول: ليست الفلسفة درساً عاماً، وإنما تدرس لمن تتوافر فيهم شروط خاصة، وقابلية للاستيعاب. (السبحاني، 1440هـ، صفحة 106)

الفرع الرابع: التيار المؤيد للفلسفة في حوزة النجف العلمية

وجدت مدرسة النجف الحديثة نوعاً من الانفتاح نحو تدريس الكتب الفلسفية، ومنها كتاب الأسفار لصدر المتأهلين، وأصبحت من الكتب الدراسية في الحوزة العلمية، على الرغم من أن مؤلفه لم يكتبه للتدريس؛ لذلك وجد الأساتذة والطلبة صعوبة في تدريسه وفهمه، مما دفع الحكيم السبزواري إلى شرح وتهذيب وتبويب مسائل الحكمة المتعالية بكتابه المنظومة، وهو بهذا قدم خدمة لطلبة درس الفلسفة في الحوزة العلمية. (الفاضلي، ط1/ 1442هـ)

وأسهمت مدرسة العلوم الدينية في النجف التي أسسها المرجع محسن الحكيم سنة 1963هـ، وبدعم من السيد محمد باقر الصدر، في توجيه إصلاحي في الحوزة العلمية وتجديد مناهج التدريس فيها بما ينسجم مع متطلبات الأوضاع الفكرية في العالم الإسلامي، وجعلوا من كتاب "فلسفتنا" للسيد الصدر، ومنطق المظفر، ومادة الأخلاق، في ضمن مقررات جديدة تُدرّس إلى جانب العلوم التقليدية. (الشيخ، ط2/ 2017م، الصفحات 45-46) فوجد التيار المؤيد للفلسفة في مدرسة النجف الحديثة مجالاً رحباً في تدريس الفلسفة والمنطق، مما يعكس تغيراً منهجياً وتطوراً مهماً في تجديد علم أصول الفقه.

وقد أفتى السيد الخوئي بجواز دراسة الفلسفة، بقوله: "...وإذا خاف من الضلال إثر دراستها حُرِّم، وإلا فلا مانع منه في حد نفسه". (الخوئي، ط1/ 1416هـ، صفحة 459/1)

ويعد السيد محمد باقر الصدر على رأس المؤيدين للتيار الفلسفي الأصولي، فمع درايته ووعيه الكامل بالشكوك والاعتراضات التي تحوم حول الفلسفة، إلا أنه لم يخضع لها، ولم تأخذه الهيبة والرغبة منها، ولم يجد حرجاً في الدعوة إلى تثبيت العلاقة بين علم الأصول والفلسفة، لا قطعاً وفصلها. ولم يسجل السيد الصدر موقفاً سلبياً تجاه الفلسفة من حيث علاقتها بعلم أصول الفقه في جميع أبحاثه، بل امتدح العلاقة بصورة واضحة، وكشف عن التأثيرات الإيجابية للفلسفة في دفع علم الأصول نحو التقدم والتطور. (الميلاد، ط1/ 2013م، الصفحات 94-95) وعَدَّ مصدرًا للإلهام في الفكر الأصولي.

ونستنتج مما مضى أن موقف المسلمين من مزج العلوم الشرعية بالفلسفة الإسلامية والمنطق، لا يختلف كثيراً بين المذاهب الإسلامية، سواء بين المتقدمين أو المتأخرين، وكذلك المعاصرين، إذ لم يتفقوا على موقف واحد تجاه الفلسفة، فمنذ وجدت الفلسفة الإسلامية إلى اليوم، انقسم العلماء في قبوله بين مؤيد ومعارض، ما عدا موقف علماء مدرسة النجف الحديثة، الذين تبنا موقفاً متسامحاً تجاهها، ورأوا إمكانية توظيف أدواتها في فهم النصوص الشرعية، وأجازوا دراستها بشكل عام بشرط عدم التعارض مع أصول الدين.

ويعد رأي السيد الصدر في علاقة الفلسفة بالأصول ذا أهمية بالغة، وينبغي أخذ رأيته بنظر الاهتمام؛ لأنه خبيرٌ وعالمٌ بالفلسفة، وموصوفٌ بالفيلسوف، فضلاً عن كونه من أعلام الأصوليين، بل من مجددي علم الأصول، فهو عالم بطرفي المسألة -الأصول والفلسفة-، عكس الرافضين لوجود الفلسفة في علم الأصول، إذ لم يعرف عن الكثير منهم أن لهم دراية عميقة بالفلسفة؛ فربما فاتهم التكامل المعرفي بين العلوم، والذي أدى إلى محدودية معارفهم، فرفضوا الفلسفة والمنطق في الفقه وأصوله.

وأرى أن تسمية الفلاسفة بالملحدين أو تكفيرهم، لا يسري إلى كل من سُمي فيلسوفاً، حتى الموحدين منهم؛ لأن العلماء الأعلام الذين طعنوا بالفلسفة ورفضوها، ربما كانوا يقصدون أشخاص معينين، عُرفوا بالإلحاد، وروجوا للإلحاد بالفلسفة، ولا يقصدون برفضهم علم الفلسفة ذاته، ويشهدُ لذلك أن العلماء الرافضين أنفسهم، استدلوا بمصطلحات وأفكار فلسفية في الرد على مخالفاتهم في الاعتقادات، وإلا كيف ينهون عن شيءٍ ويأتون بمثله؟

المطلب الثالث

نماذج من القواعد المشتركة بين الأصوليين والفلاسفة

اعتمد الأصوليون في البحث الأصولي على جملة من القواعد الفلسفية والمنطقية، والتي سبق للفلاسفة طرحها وتوظيفها في مباحثهم، ومنها:

- 1 قاعدة العدل والإنصاف): فإن جذور هذه القاعدة ترجع إلى حسن العدل وقبح الظلم، وهي من القواعد المستخدمة في علوم مختلفة، ومنها علمي الأصول والكلام، (السند، ط1/ 2022م، الصفحات 21- 22) واستخدمها الفلاسفة المسلمون في السلوكيات الأخلاقية الإسلامية التي يراعي فيها المسلم متطلبات العالم الآخر. (علي، ط1/ 2016م، الصفحات 185- 186)
- 2 قاعدة الاستصحاب، (اليقين لا ينقض بالشك، بل ينقض بيقين آخر)، إذ استدلت الفلاسفة بهذه القاعدة في مسائل نظرية المعرفة؛ لدفع شبهات السوفسطائيين، واستدل بها المتكلمون في مسائل النبوة والإمامة والمعاد، واستدل بها الأصوليون في قاعد الاستصحاب كأصل عملي، واستدل بها الفقهاء وجعلوها كقاعدة فقهية في الشبهات الموضوعية. (السند، ط1/ 2022م، الصفحات 21- 22)
- 3 قاعدة (لا ضرر)، وهي قاعدة كلامية وأصولية وفقهية، ومن القواعد المشتركة بين أصول القانون والقواعد الفقهية، وهي أن الأدلة الدالة على القواعد الفقهية يستفاد منها من العنوان الواحد في لسانها سخان من القواعد، (السند، ط1/ 2022م، صفحة 20) واستدل بها علماء الكلام في أصل (لزوم الفحص عن معرفة الله تعالى، ومن ثم لزوم الإيمان به)، واستدل بها الأصوليون في: منجزية العلم الإجمالي، ومقدمات حجية الظن الانسدادي، وغيرها من المسائل. (السند، ط1/ 2022م، صفحة 22)
- 4 قاعدة التلازم بين حكم العقل وحكم الشرع، وتُعرفُ بقاعدة الملازمة)، فإذا حكم العقلُ بوجوب شيءٍ -مثلاً- حكماً قطعياً، لا بد من حكم الشرع به أيضاً، وبحسب الحقيقة يكون حكم العقل الذي كان مورد وفاق العقلاء بما هم عقلاء هو حكم الشرع نفسه، فلا فصل بينهما ولا غيرية، وعلى وفق هذه القاعدة يكون طاعة المولى الذي هو من المستقلات العقلية هو الوجوب الشرعي بعينه. (مصطفوي، ط3/ 1417هـ، صفحة 268) وهو منهج تكاملي؛ لأنه لا تعارض بينهما في الحقيقة والواقع، وهو منهج عرفاني ووجداني. (الفضلي، خلاصة علم الكلام، ط3/ 2007م، الصفحات 41- 42)
- 5 قاعدة (الواحد لا يصدر منه إلا الواحد)، وهي من القواعد الفلسفية المشهورة، استخدمها الأصوليون لإثبات ضرورة وجود موضوع لكل علم، ليكون لهم ذلك برهاناً. أن لكل علم غرضاً واحداً، ومن ثم لا بد أن يكون لهذا الغرض الواحد علة واحدة، وما هي إلا موضوع العلم، واستخدام هذه القاعدة استند إلى أن أبحاث علم الأصول لها تقرر واقعي، وثبوت نفس أمري. (رغيف، ط1/ 1425هـ، صفحة 1/ 57، 64).

ونستنتج من هذا الاشتراك في استخدام القواعد بين الفلاسفة والأصوليين: أن العلاقة بينهما وثيقة، إذ توجد العديد من القواعد التي لها أصول فلسفية أو عقلية سابقة، ولكن أعاد الأصوليون صياغتها في المجال الشرعي لتتناسب مع مقاصد الاستنباط، ولم تكن إعادة الصياغة مبنية على الفراغ، بل عملوا على مزج العقل الفلسفي والنص الشرعي، مما جعل من علم أصول الفقه شبيهاً بجسرٍ بين المجال العقلي والمجال النقلي، إذ أثرى مباحثه، وجعل منه علماً مركباً جمع بين البرهان العقلي والاحتجاج بالنصوص الشرعية.

الخاتمة

نحمد الله تعالى على فضله في إتمام البحث على الشكل المتقدم، فبعد كل ما تم ذكره، يمكن الخروج بالنتائج الآتية:

- 1 يوجد ارتباط وثيق بين علم أصول الفقه والفلسفة الإسلامية، ويمثل البحث الفلسفي عند الأصوليين أنموذجاً للتكامل المعرفي في علم الأصول.
- 2 إن الفلسفة الأصولية غير مدونة في مباحث خاصة، وإنما هي موجودة في ضمن المباحث الأصولية، كالمصطلحات، والقواعد الفلسفية والمنطقية.
- 3 تظافرت أسباب عديدة لامتزاج البحث الأصولي بالبحث الفلسفي، أبرزها كون بعض علماء الأصول من الفلاسفة الماهرين، واحتياج علم أصول الفقه إلى العلوم الأخرى في ترتيب الأدلة والحجج، وافتقار اللغة العربية للمصطلحات القانونية.

4 ترجع بداية الفلسفة الأصولية إلى بداية أو نشأة الفلسفة الإسلامية، فقد كان الاجتهاد بالرأي في الأحكام الشرعية هو أول منبت للنظر العقلي عند المسلمين، ثم نمت وترعرعت في رحاب القرآن الكريم، ونشأت منه المذاهب الفقهية، ثم نشأ وأينع في جنباته علم فلسفي وهو علم أصول الفقه.

5 لم يكن طريق الفلسفة الأصولية معبداً لمجيزي البحث الفلسفي في علم أصول الفقه، بل وجدت معارضة شديدة من أعلام الأصوليين المانعين من مزج علم الأصول بالفلسفة والمنطق.

6 اعتمد الأصوليون على جملة من القواعد الفلسفية والمنطقية في البحث الأصولي والاستنباط الشرعي، مستنديين إلى التوفيق بين العقل والنقل، سعيًا منهم إلى إرساء تكامل معرفي بين الفلسفة وعلم الأصول.

المراجع

القرآن الكريم

- ابراهيم مذكور. (ط3/ 2015م). تأليف تحقيق منى أحمد أبو زيد، في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيق. مصر: مكتبة الاسكندرية.
- ابن حزم الأندلسي. (بلا تاريخ). تأليف تحقيق: محمد ثامر، الإحكام في أصول الأحكام. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن حزم الأندلسي. (2007م). تأليف تحقيق: أحمد شمس الدين، الفصل في الملل والأهواء والنحل. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن خلدون. (بلا تاريخ). تأليف تاريخ ابن خلدون.
- أبو حامد الغزالي. (ط1/ 1997م). تأليف تحقيق: محمد الأشقر، المستصفى من علم الأصول. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الأصفهاني. (ط1/ 1998م). تأليف الكاشف عن المحصول في علم الأصول. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الذهبي. (ط1/ 1987). تأليف تحقيق: عمر عبد السلام، تاريخ الإسلام (صفحة 47/ 187). بيروت: دار الكتاب العربي.
- الشيخ المفيد. (ط2/ 1993م). تأليف تحقيق إبراهيم الأنصاري، أوائل المقالات. بيروت: دار المفيد.
- الطوفي. (ط1/ 1990م). تأليف تحقيق: عبد الله تركي، شرح مختصر الروضة. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الكندي. (ط1/ 1948م). تأليف تحقيق أحمد الأهواني، كتاب الكندي في المعتصم في الفلسفة الأولى. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- الملا هادي السبزواري. (بلا تاريخ). تأليف تحقيق مهدي المحقق، شرح غرر الفوائد. مشهد: دار المرتضى.
- النجفي القوجاني. (ط1/ 1992م). تأليف سيادة في الشرق (صفحة 342). بيروت: دار البلاغة.
- أيوب ناصر نعمة الفاضلي. (ط1/ 1442هـ). تأليف نظرية المعرفة من كتاب أصول الفلسفة. النجف: دار أبي طالب.
- بتول الحسون. ((ط1/ 1437هـ - 2016م)). تأليف فلسفة الفقه. كربلاء: العتبة الحسينية.
- تقريرات الخوئي. (ط1/ 1416هـ). تأليف جواد التبريزي، صراط النجاة (صفحة 1/ 459). قم: مطبعة سلمان الفارسي.
- تقريرات محمد السند. (ط1/ 2022م). تأليف بقلم نازك الحسنوي، مناهج صناعة الاستنباط الفقهي. طهران: مؤسسة الصادق.
- جعفر السبحاني. (1440هـ). تأليف الدراسات الفلسفية. مشهد: حوزة خراسان العلمية.
- حسين منصور الشيخ. (ط2/ 2017م). تأليف الشيخ عبد الهادي الفضلي وتجديد مناهج التعليم الديني. بيروت: مركز الحضارة.
- حيدر حباله. (ط1/ 2011م). تأليف دراسات في الفقه الإسلامي المعاصر. دار الفقه الإسلامي المعاصر.
- د. إيمان بنت سالم قبوس. (1445هـ). تأليف التداخل والتكامل المعرفي وأثره في أصول الفقه، (صفحة العدد 209/ الجزء الثالث).
- بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية.

- د. بلباب بركات. (ط1/ 2024م). تأليف تقديم محمد الطاهر، الفكر الأصولي عند الإمام أبو الحسن الأشعري. الأردن دار الفتح.
- د. حسن نافعة. (ط1/ 2025م). تأليف تراث الإسلام. الكويت: المجلس الوطني للثقافة.
- د. زروخي الدراجي. (ط1/ 2013م). تأليف مناهج البحث الفلسفي. الجزائر غرداية: دار صبحي.
- د. زكريا ابراهيم. (1971م). تأليف مشكلة الفلسفة. القاهرة: مكتبة مصر.
- د. محمد همام. (ط1/ 2017م). تأليف تدخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.
- د. نبيل الحفاف. (العدد 2/ 2018م). تأليف علاقة علم أصول الفقه بعلمي المنطق والفلسفة الإسلامية (صفحة المجلد 19 / 378). بحث منشور في مجلة الحضارة الإسلامية.
- د. بتول الحسون. (بلا تاريخ). تأليف فلسفة الفقه.
- رينية ديكارت. (1960م). تأليف ترجمة عثمان أمين، مبادئ الفلسفة. القاهرة.
- زكي الميلاد. (ط1/ 2013م). تأليف تجديد أصول الفقه. المغرب: مكتبة مؤمن قريش.
- زكي نجيب. (ط3/ 1989م). تأليف في حياتنا العقلية. القاهرة: دار الشروق.
- سجاد الحساني. (ط1/ 2021م). تأليف امتزاج البحث الأصولي بعلم الكلام دراسة بين النظرية والتطبيق. قم/ دار المحبين: مطبعة سرمد.
- شبرالفقيه. (بلا تاريخ). تأليف الخطاب الفلسفي العربي الإسلامي المعاصر إشكالية المنهج وزدواجية التراث. بيروت دار الهادي: المركز الإسلامي، مكتبة فضل الله.
- عبد الجبار الرفاعي. (1999م). تأليف تطور الدرس الفلسفي في الحوزة العلمية. مكتبة مؤمن قريش، مؤسسة الأعراف للنشر.
- عبد الجبار بن أحمد المعتزلي. (ط3/ 1996م). تأليف شرح الأصول الخمسة. القاهرة: مكتبة وهبة.
- عبد الهادي الفضلي. (ط1/ 2007م). تأليف دروس في أصول فقه الإمامية. بيروت: دار ومركز الغدير.
- عبد الهادي الفضلي. (ط3/ 2007م). تأليف خلاصة علم الكلام. قم: مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي.
- علي السيستاني. (ط1/ 1414هـ). تأليف منير القطيفي، الرائد في علم الأصول. قم: مطبعة مهر، مكتب السيد السيستاني.
- عمار أبو رغيف. (ط1/ 1425هـ). تأليف الأسس العقلية. قم: دار الفقه مطبعة بهار.
- غالب ناصر. (2009م). تأليف تجديد المنهج في كفاية الأصول دراسة موضوعية في المبنى الفلسفي. البحرين: مركز الهدى للدراسات الحوزوية.
- غلام حسين الديناني. (ط1/ 2001م). تأليف تعريب عبد الرحمن العلوي، حركة الفكر الفلسفي في العالم الإسلامي. بيروت: دار الهادي.
- محمد آيت علي. (ط1/ 2016م). تأليف الفلسفة الإسلامية عند أبي حامد الغزالي. مصر وكالة الصحافة العربية: دار الكتب المصرية.
- محمد باقر الصدر. (بلا تاريخ). تأليف المعالم الجديدة للأصول. بيروت: دار الكتاب اللبناني.
- محمد رشيد هويدي. (1947م). تأليف صفحة من رحلات الإمام الزنجاني وخطبه. النجف: مطبعة الغري.
- محمد عابد الجابري. (ط5/ 1994). تأليف الخطاب العربي المعاصر. الاسكندرية الهيئة العامة للكتاب.
- محمد كاظم مصطفى. (ط3/ 1417هـ). تأليف مائة قاعدة فقهية. قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
- محمد لطفي جمعة. (ط1/ 2015م). تأليف تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب. بيروت: المركز العربي للأبحاث.
- محمد هويدي. (ط1/ 1420هـ). تأليف المعجم المعين في الفقه والأصول والمنطق والفلسفة. بيروت: دار النون.

- محمد يوسف موسى. (2017). تأليف بين الدين والفلسفة (صفحة 172). المملكة المتحدة: مؤسسة هنداي.
- مرتضى مطهري. (بلا تاريخ). تأليف ترجمة جعفر الخليلي، الاجتهاد في الإسلام (صفحة 58).
- مصطفى عبد الرازق. (ط1/ 2011م). تأليف التمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية. مكتبة الاسكندرية دار الكتاب المصري.
- موفق الدين السعدي، وابن أبي أصيبعة. (1998م). تأليف تحقيق محمد باسل، عيون الأنبياء في طبقات الأطباء. بيروت: دار الكتب العلمية.
- نجم الدين الطوفي. (1987م). تأليف تحقيق: جمعية المستشرقين الألمانية، علم الجدل في علم الجدل. عمان: مطبعة كتابكم.
- نعمان جعيم. (ط1/ 1441هـ - 2020م). تأليف تجديد المنهج في دراسة أصول الفقه. الأردن: دار النفائس.
- هيثم هلال. (ط1/ 2003م). تأليف تحقيق: محمد التونجي، معجم مصطلح الأصول. بيروت: دار الجيل.
- يسف بن عدي. (ط1/ 2025م). تأليف مسارات الجدل والبرهان في التراث الفلسفي العربي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- يعقوب الباحسين. (2010م). تأليف طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطق والأصوليين. الرياض: مكتبة الرشد.

References

- The Holy Qur'an.
- 'Abd al-Jabbār al-Mu'tazilī. (1996). *Sharḥ al-uṣūl al-khamsah* (3rd ed.). Cairo, Egypt: Wahbah Library.
- 'Abd al-Rāziq, M. (2011). *An introduction to the history of Islamic philosophy* (1st ed.). Alexandria, Egypt: Egyptian Book House.
- Abū Raghīf, 'A. (1425 AH). *Rational foundations* (1st ed.). Qom, Iran: Dār al-Fiḥ.
- Al-Bāḥisīn, Y. (2010). *Methods of inference and their foundations among logicians and uṣūl scholars*. Riyadh, Saudi Arabia: Al-Rushd Library.
- Al-Darājī, Z. (2013). *Methods of philosophical research* (1st ed.). Algeria: Ṣubḥī Publishing.
- Al-Dhahabī. (1987). *Tārīkh al-Islām* (pp. 47, 187) ('U. 'Abd al-Salām, Ed.; 1st ed.). Beirut, Lebanon: Dār al-Kitāb al-'Arabī.
- Al-Fāḍilī, A. N. N. (1442 AH). *Epistemology from the book "Uṣūl al-falsafah"* (1st ed.). Najaf, Iraq: Dār Abī Ṭālib.
- Al-Faḍlī, 'A. H. (2007). *A summary of kalām* (3rd ed.). Qom, Iran: Dā'irat Ma'ārif al-Fiḥ al-Islāmī.
- Al-Faḍlī, 'A. H. (2007). *Lessons in Imāmī uṣūl al-fiḥ* (1st ed.). Beirut, Lebanon: Al-Ghadīr Center.
- Al-Ghazālī, A. H. (1997). *Al-Mustaṣfā min 'ilm al-uṣūl* (M. al-Ashqar, Ed.; 1st ed.). Beirut, Lebanon: Al-Resalah Foundation.
- Al-Ḥaffāf, N. (2018). *The relation of uṣūl al-fiḥ to logic and Islamic philosophy*, *Journal of Islamic Civilization* (Vol. 19, p. 378).
- Al-Ḥassānī, S. (2021). *The interweaving of uṣūl-based inquiry and kalām: A theoretical and applied study* (1st ed.). Qom, Iran: Dār al-Muḥibbīn.
- Al-Ḥassūn, B. (2016/1437 AH). *Philosophy of jurisprudence* (1st ed.). Karbala, Iraq: Al-'Atabah al-Husayniyah.
- Al-Ḥassūn, B. (n.d.). *Philosophy of jurisprudence*.
- Al-Iṣfahānī. (1998). *Al-Kāshif 'an al-maḥṣūl fī 'ilm al-uṣūl* (1st ed.). Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Al-Jābirī, M. 'A. (1994). *Contemporary Arab discourse* (5th ed.). Alexandria, Egypt: General Book Organization.

- Al-Khū'ī, A. (1995/1416 AH). *Şirāt al-najāt* (J. al-Tabrīzī, Ed.; Vol. 1, p. 459; 1st ed.). Qom, Iran: Salmān al-Fārisī Press.
- Al-Kindī. (1948). *Kitāb al-Kindī fī al-ma'taṣim fī al-falsafah al-ūlā* (A. al-Ahwānī, Ed.; 1st ed.). Cairo, Egypt: Dār Ihyā' al-Kutub al-'Arabiyyah.
- Al-Mullā Hādī al-Sabzawārī. (n.d.). *Sharḥ ghurar al-fawā'id* (M. al-Muḥaqqiq, Ed.). Mashhad, Iran: Dār al-Murtaḍā.
- Al-Najāfī al-Qūjānī. (1992). *Sīyāḥah fī al-sharq* (p. 342; 1st ed.). Beirut, Lebanon: Dār al-Balāghah.
- Al-Rāfī'ī, 'A. J. (1999). *The development of philosophical studies in the seminary*. Mu'min Quraysh Library & Al-A'rāf Foundation.
- Al-Sa'dī, M. D., & Ibn Abī Uṣaybi'ah. (1998). *'Uyūn al-anbā' fī ṭabaqāt al-aṭibbā'* (M. Bāṣil, Ed.). Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Al-Ṣadr, M. B. (n.d.). *New landmarks in uṣūl*. Beirut, Lebanon: Dār al-Kitāb al-Lubnānī.
- Al-Sanad, M. (2022). *Methods of constructing jurisprudential deduction* (N. al-Ḥasanāwī, Ed.; 1st ed.). Tehran, Iran: Al-Ṣādiq Foundation.
- Al-Shaykh al-Mufīd. (1993). *Awā'il al-maqālāt* (I. al-Anṣārī, Ed.; 2nd ed.). Beirut, Lebanon: Dār al-Mufīd.
- Al-Shaykh, H. M. (2017). *Shaykh 'Abd al-Hādī al-Faḍlī and the renewal of religious education curricula* (2nd ed.). Beirut, Lebanon: Al-Ḥaḍārah Center.
- Al-Sistānī, 'A. (1993/1414 AH). *Al-Rāfīd fī 'ilm al-uṣūl* (M. al-Qaṭifī, Ed.; 1st ed.). Qom, Iran: Mehr Press.
- Al-Subḥānī, J. (1440 AH). *Philosophical studies*. Mashhad, Iran: Hawzat Khurāsān al-'Ilmiyyah.
- Al-Ṭūfī, N. (1987). *'Ilm al-jadhal fī 'ilm al-jadal* (German Orientalist Society, Ed.). Amman, Jordan: Kitābkum Press.
- Al-Ṭūfī. (1990). *Sharḥ Mukhtaṣar al-Rawḍah* ('A. Turkī, Ed.; 1st ed.). Beirut, Lebanon: Al-Resalah Foundation.
- Ayt 'Alī, M. (2016). *Islamic philosophy according to Abū Ḥāmid al-Ghazālī* (1st ed.). Cairo, Egypt: Arab Press Agency.
- Barakāt, B. (2024). *Uṣūlī thought of Imām Abū al-Ḥasan al-Ash'arī* (M. al-Ṭāhir, Intro.; 1st ed.). Jordan: Dār al-Faṭḥ.
- Descartes, R. (1960). *Principles of philosophy* ('U. Amīn, Trans.). Cairo, Egypt.
- Dīnānī, G. H. (2001). *The movement of philosophical thought in the Islamic world* ('A. al-'Alawī, Trans.; 1st ed.). Beirut, Lebanon: Dār al-Hādī.
- Habballah, H. (2011). *Studies in contemporary Islamic jurisprudence* (1st ed.). Islamic Contemporary Fiqh House.
- Hammām, M. (2017). *Interdisciplinary knowledge and the end of specialization in Arab Islamic thought* (1st ed.). Beirut, Lebanon: Nama Center for Research.
- Hilāl, H. (2003). *Dictionary of uṣūl terminology* (M. al-Tūnjī, Ed.; 1st ed.). Beirut, Lebanon: Dār al-Jīl.
- Huwaitī, M. (1420 AH). *Al-Mu'jam al-mu'in fī al-fiqh, uṣūl, logic, and philosophy* (1st ed.). Beirut, Lebanon: Dār al-Nūn.
- Huwaitī, M. R. (1947). *A page from the travels and sermons of Imām al-Zanjānī*. Najaf, Iraq: Al-Gharī Press.
- Ibn Ḥazm al-Andalusī. (2007). *Al-Faṣl fī al-milal wa-al-ahwā' wa-al-niḥal* (A. Shams al-Dīn, Ed.). Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Ibn Ḥazm al-Andalusī. (n.d.). *Al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām* (M. Thāmir, Ed.). Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Ibn Khaldūn. (n.d.). *Tārīkh Ibn Khaldūn*.
- Ibrāhīm, Z. (1971). *The problem of philosophy*. Cairo, Egypt: Miṣr Library.

- Jagheim, N. (2020/1441 AH). *Renewing the methodology in the study of uṣūl al-fiqh* (1st ed.). Jordan: Dār al-Nafā'is.
- Jum'ah, M. L. (2015). *History of Muslim philosophers in the East and West* (1st ed.). Beirut, Lebanon: Arab Center for Research.
- Madkour, I. (2015). In *Islamic philosophy: Method and application* (M. A. Abu Zayd, Ed.). Alexandria, Egypt: Bibliotheca Alexandrina.
- Milād, Z. (2013). *Renewing uṣūl al-fiqh* (1st ed.). Morocco: Mu'min Quraysh Library.
- Mūsā, M. Y. (2017). *Between religion and philosophy* (p.172). UK: Hindawi Foundation.
- Muṣṭafawī, M. K. (1996/1417 AH). *One hundred jurisprudential maxims* (3rd ed.). Qom, Iran: Islamic Publishing Institution.
- Muṭahharī, M. (n.d.). *Ijtihād in Islam* (J. al-Khalīlī, Trans.; p. 58).
- Nāfi'ah, H. (2025). *The heritage of Islam* (1st ed.). Kuwait: National Council for Culture.
- Najīb, Z. (1989). *In our intellectual life* (3rd ed.). Cairo, Egypt: Dār al-Shurūq.
- Nāṣir, G. (2009). *Renewing the method in "Kifāyat al-uṣūl"* (Bahrain: Al-Hudā Center).
- Qabbūs, I. B. S. (1445 AH). *Cognitive integration and overlap and their impact on uṣūl al-fiqh, Al-Jāmi'ah al-Islāmiyyah Journal for Sharī'ah Studies* (Vol. 3, p. 209).
- Shubbar al-Faqīh. (n.d.). *Contemporary Arab-Islamic philosophical discourse: Methodological dilemmas and heritage duality*. Beirut, Lebanon: Al-Hādī Center, Faḍl Allāh Library.
- Yūsuf b. 'Addī. (2025). *Paths of dialectic and demonstration in Arab philosophical heritage* (1st ed.). Beirut, Lebanon: Arab Center for Research and Policy Studies.